دور ثقافة الضبط الإداري لدى المواطن الجزائري في احتواء الأوبئة- كوفيد 19 نموذجا-

The role of the culture of administrative control among Algerian citizens in containing epidemics - Covid 19 models -

د. نابي عبد القادر. *
abdelkader.nabi@univ-saida.dz
د. خنفوسي عبد العزيز
abdelaziz.khenfouci@univ-saida.dz

مخبر الدراسات القانونية المقارنة.
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة د. الطاهر مولاي، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 30 / 07/ 2021 تاريخ القبول: 31 / 01/ 2022 تاريخ النشر: 06 / 06/ 2022

الملخص:

ان نجاح اي نظام قانوني مرتبط بمدى وعي المواطنين وتشبعهم بالثقافة القانونية التي تحكم علاقاتهم مع بعضهم البعض او تلك التي تربطهم مع دولتهم،وإذ تسعى الدول جاهدة لتطبيق نصوصها القانونية بشكل لا يدع اي مجال للتردد من طرف مواطنيها او لمخالفتها تحت اي مبرر كان، اضحت اليوم تسعى بكل الطرق لتحقيق هذه الغاية دون الوصول الى ذلك .

وصلت اليوم الدول امام قناعة راسخة لديها تدعوها الى ضرورة الاهتمام بالجانب الثقافي و التوعوي بصفة عامة وكذا بالجانب الثقافي القانوني بصفة خاصة لما اصبح يشكل من

* المؤلف المرسل

وسيلة قادرة على تطبيق القواعد القانونية في شتى المجالات وفي جميع الاوقات لا سيما الاستثنائية منها، ولعل انتشار وباء كورونا (كوفيد19) كان من بين المواضيع التي جعلت الدول تعيد التفكير من جديد في جدوى تطبيق قواعدها القانونية وسبل الوصول الى ذلك بعيدا عن الطريقة المعتادة والمعهودة، ما لم يكن المواطن يملك ثقافة قوية ووعيا كبيرا يمكنه من قبول اي اجراءات او تدابير مهما كانت بمجرد اقتناعه بها وإيمانا منه بأنها تحقق المصلحة العامة حتى ولو اصطدمت مع حرياته وحقوقه، وهذا يتحقق بعيدا عن تطبيق اي تدبير قانوني عن طريق القوة والجبر.

الكلمات الدّالة (المفتاحية): الثقافة القانونية، التدابير الاحترازية للضبط الاداري، الوقاية من وباء كوفيد19، القانون الاداري، تقييد السلطة الادارية،الرقابة القضائية،الحفاظ على النظام العام، التباعد الاجتماعي.

Summary:

The success of any legal system is linked to the extent of citizens' awareness and their saturation with the legal culture that governs their relations with each other or that binds them with their state. It strives in every way to achieve this goal without reaching it.

Today, countries have reached a firm conviction calling them to pay attention to the cultural and awareness aspect in general, as well as to the legal cultural aspect in particular, as it has become a means capable of applying legal rules in various fields and at all times, especially

exceptional ones, and perhaps the spread of the Corona epidemic (Covid 19). It was among the topics that made countries rethink the feasibility of applying their legal rules and ways to achieve that away from the usual and usual way, unless the citizen possesses a strong culture and great awareness that enables him to accept any measures or measures whatever they may be once he is convinced of them and believes in them. That it achieves the public interest even if it collides with his freedoms and rights, and this is achieved far from the application of any legal measure through force and redress.

Keywords: legal culture, precautionary measures for administrative control, prevention of the Covid-19 epidemic, administrative law, restricting administrative authority, judicial oversight, maintaining public order, social distancing.

مقدمة:

لم تكن الثقافة في يوم من الايام لدى المجتمعات الراقية حكرا على بعض المجالات كما هو عليه الحال اليوم عند المجتمعات المتخلفة، ولهذا تكاد الثقافة عند هؤلاء لا تتعدى بعض المجالات دون غيرها، ونذكر هنا على سبيل المثال لا

الحصر الموسيقى و الرسم، وكثيرا ما نجد ان الدول تضع وزارة بأكملها لنشر الثقافة وترسيخها في المجتمعات لكنها تضطلع في نشاطاتها بجزء ضئيل من الثقافة تراه محصورا في تنظيم المهرجانات الفنية وتكريم بعض الافلام و مخرجيها، الا ان الثقافة في اصلها ذلك المجال الواسع والرحب الذي يتسع لشتى العلوم و الابداعات و السلوكات الراقية المتحضرة، وللعطاء الفكري المتميز والقراءة و التعاون وقبول الاخر وكذا الجانب الانساني كمساعدة الناس المحتاجين لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة و المسنيين ..... الخ ، و الكلام عن حقيقة الثقافة يطول و لا ينتهي.

الثقافة هي سلوك ينبع من قناعة الافراد او المجتمعات في سبيل تحقيق غاية نبيلة، وهي فكرة قديمة حديثة تحوي الزمان و المكان، لقد كانت قديما – الثقافة – تهتم فقط بمجال التربية و التعليم و الصحة، وكذا المحافظة على القيم النبيلة في المجتمع والهوية – اللغة- الدين، التاريخ المشترك - ، اما في وقتنا الحاضر فقد اتسعت كفكرة لشمل مجالات جديدة و متعددة وأصبحنا نردد مفاهيم جديدة لا تكاد تنفك عن الثقافة ، ومنها الثقافة البيئية وثقافة تسيير الازمات و الثقافة القانونية[1] والثقافة العلمية والثقافة الدينية وحتى الثقافة الرياضية...الخ.

ان موضوع دراستنا يقودنا للحديث حصرا عن الثقافة القانونية التي اصبحت اليوم مطلب الجميع على المستوى الداخلي و حتى الدولي، وبالتحديد سوف نلقي الضوء على صورة مهمة من هذه الثقافة الا و هي ثقافة الضبط الاداري[2]، هذه الاخيرة التي اضحت اليوم صمام الامان لكثير من المجتمعات ومصدر وحدتها واستقرارها وحتى الضامن لوجودها واستمرارها في كثير من الاحيان امام الثقافة الغربية الواردة الينا من اجل تقسيم الدول وإضعافها من خلال غرس ثقافة التغيير باستعمال اساليب القوة و الهمجية و العنف عند شعوبها .

تظهر اهمية موضوعنا من خلال الدور الذي تلعبه ثقافة الضبط الاداري في مجال احتواء الاوبئة و المحافظة على الصحة العمومية والتصدي للكوارث التي تعصف اليوم بدول العالم خاصة الضعيفة منها،لاشك ان ان الاوبئة اليوم اصبحت تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار المجتمعات – دولا و شعوبا – والوباء الذي يجتاح العالم اليوم واقصد هنا فيروس كوفيد 19 المستجد اصبح يؤرق العالم بأسره، ان المتخصصين اليوم في مجال علم الاوبئة والأمراض المعدية و مكافحتها كلهم اجمعوا على امر واحد للحد من انتشار هذا الوباء و المتمثل في الوقاية[3]، عن طريق المحافظة على النظافة العامة (غسل اليدين باستمرار وتجنب الاحتكاك بالآخرين قدر المستطاع في ما يسمى بالعزل الصحي الذاتي،اي تجنب خروج الاشخاص من منازلهم الا للضرورة القصوى وهنا يلعب وعي الافراد دورا كبيرا في الحد من انتشار هذا الوباء،كما يساهم في فعالية الاجراءات التي تقوم بها الدول في اطار الضبط الإداري،وهنا تكمن مشكلة موضوعنا.

ان ارتفاع الوعي عند الافراد في ما يسمى بثقافة الضبط الاداري يساهم بشكل مباشر في الحد من انتشار الوباء و العكس صحيح،ولقد لوحظ في بعض الدول التي ظهر فيها الوباء كالصين التي كانت في بداية بؤرة لانتشار هذا الوباء كيف استطاعت اليوم الى احتوائه بفضل درجة الوعي العالية لمواطنيها واحترامهم الشديد لتدابير الضبط الاداري الصحي[4]،وفي المقتبل نجد دولا اخرى فتك بها الوباء وكان السبب المباشر في ذلك عدم احترام مواطنيها لهذه التدابير وانعدام الوعي او ثقافة الضبط الاداري لديهم و من هذه الدول ايطاليا مثلا.

موضوع دراستنا يطرح اشكالية مهمة تدور حول:ما هو مفهوم ثقافة الضبط الاداري الصحي ؟، وما هي سبل ترسيخها

لدى المواطن ؟ ، و ما هو اثر الوعي لدى المواطن في الحد من انتشار وباء كوفيد 19 المستجد ؟

المبحث الاول : مفهوم تدابير الضبط الاداري الصحي

ان مفهوم الضبط الاداري عموما اشار اليه القانون الاداري من خلال جملة من التعريفات التي قدمها مجموعة من فقهاء القانون الاداري في هذا المجال،انطلاقا من انه ظاهرة قانونية قديمة،اذ انه لا توجد دولة عبر التاريخ لم تلجا الى استعمال تدابير الضبط الاداري ووسائله لفرض نظام معين،او من اجل المحافظة على النظام العام او لضمان حد ادنى من الاستقرار و التوازن بين ضمان حقوق وحريات أفرادها كقاعدة عامة و كذا اللجوء الى تقييدها في بعض الاحيان من اجل فرض النظام العام[5] وهذه الملائمة يحددها المشرع.

ان التطور الحاصل اليوم في جميع مناحي الحياة اثر سلبا على الدول و فلسفتها،وهذا يظهر من خلال تزايد واجبات الدولة في الوقت الراهن،وتعدد وظائفها وثقل مسؤولياتها ، هذا الواقع الذي تمليه اليوم مقتضيات الامن والحفاظ على سيادة الدولة في ظل المستجدات الدولية بما في ذلك ظاهرة العولمة وحماية حقوق الانسان وحماية الاقليات.

ان التحديات التي تواجه الدول اليوم لا حصر لها،ويأتي في مقدمتها التحدي الصحي من اجل المحافظة على صحة المواطن و مجابهة الاوبئة،يدفع اليوم بالدول الى اتخاذ كافة الاجراءات التي من شانها تحقيق الامن الصحي،بما فيها الاجراءات القانونية ذات الصلة بموضوع الضبط الاداري في

مجال المحافظة على الصحة العمومية بما تملكه الادارة من سلطة تقديرية في هذا الاطار [6].

المطلب الاول : تعريف ثقافة الضبط الاداري الصحي

يقصد بثقافة الضبط الاداري عموما وعي كل مواطن بضرورة احترام الاجراءات التي تضعها الدولة في سبيل المحافظة على الصحة العامة،وكذلك التقيد بكل التدابير التي تمليها الغاية من ذلك،وهذا لا يتأتى الا من خلال اقتناع كل مواطن بمدى مسؤوليته في هذا الاطار وحرصه على تطبيق جميع التدابير عن طواعية وبدون اكراه او استعمال للقوة العمومية.

يراد ايضا بالضبط الاداري الصحي تلك الاجراءات التي تضعها الادارة من اجل وقاية الجمهور من خطر الامراض و الاوبئة وذلك بمقاومة أسبابها،ومن جملة نلك الاجراءات المحافظة على صلاحية مياه الشرب ، توفير حد ادنى من معدل نقاء الهواء،وضمان سلامة السلع ألاستهلاكية والتصدي للأوبئة و الامراض المعدية،وحسن التخلص من الفضلات و النفايات السائلة والصلبة وذلك بإنشاء المجاري وجمع القمامة و المحافظة على نظافة الاماكن العامة[7].

تظهر تدابير الضبط الاداري الصحي من خلال اتخاذ الادارة لحزمة من الاجراءات على المستوى المركزي كما على المستوى المحلي،وتكون هذه الاجراءات موجهة كمرحلة اولى للوقاية و الحد من انتشار الوباء ، ومن جملة الاجراءات التي تفرضها الادارة،العزل الصحي او الحجر الصحي بالنسبة للمرضى المصابين،وقد تطال اجراءات العزل منطقة بكاملها اذا ظهر فيها الوباء و انتشر بين قاطنيها وهنا قد تمنع الادارة دخول المواطنين اليها او الخروج منها الى غاية التأكد من حصر دائرة الوباء والقضاء عليه بصفة نهائية [8] ،اضف الى ذلك

بعض الاجراءات الاخرى مثل اجراء الغلق وهذا ما حصل فعلا في وباء الكوفيد 19 حينما اغلقت مثلا المدارس و المرافق العامة والمساجد و الحدود وفرض الرقابة الطبية على الوافدين من الخارج[9] .

تعد عملية اخضاع الوافدين من الخارج للفحص الطبي و الحجر الصحي في المطارات او المعابر الحدودية الاخرى من صميم تدابير الضبط الاداري،وهي عبارة اجراءات وقائية تتخذها الادارة للحيلولة دون دخول الاشخاص المصابين بأمراض معدية الى اقليم الدولة [10] ، اذ يعد الضبط الاداري ذو طابع وقائي،ويظهر هذا جليا في الاسلوب المستعمل من طرف السلطة الادارية الذي تجسده من خلال التدابير الوقائية التي تتخذها لمنع وقوع ما يخل بجميع عناصر النظام العام [11] .

المطلب الثاني : سبل تعزيز ثقافة الضبط الاداري الصحي عند المواطن

من بين السبل الداعمة لثقافة الضبط الاداري في مجال الصحة و الوقاية من الكوارث ما يسمى اليوم بالوعي الصحي لدى افراد المجتمع،اذ يعد المجتمع قويا اذا يتكون من افراد اقوياء وأصحاء، ويزداد اليوم الاهتمام بهذا الجانب من الوعي في ظل انتشار الاوبئة،لقد تعرض الامن الصحي على مر الزمن للتهديد على نحو متكرر من جراء ظهور عوامل ممرضة جديدة،وعودة ظهور تهديدات وبائية معروفة،هذا وتظل الامراض المستجدة تشكل تهديدا للمن الصحي العالمي،على غرار ما نشهده اليوم من انتشار لوباء كورونا او ما يصطلح عليه في الاوساط العلمية بكوفيد 19، لذلك يتعين ان يلعب الوعي الصحي دورا كبيرا في الوقاية من الاصابة بهذا الفيروس،وهو من بين اكثر الاشياء التي تعول عليها اليوم الدول لمواجهة هذا الوباء في ظل ما يتميز به من سرعة في الانتشار وخطره على حياة الناس [12] .

لا يقتصر الوعي الصحي على جهة معينة او فرد بعينه،بل هو مسؤولية الجميع ابتداء من الاسرة وهنا يقع على عاتق الام بالتحديد مسؤولية غرس قيم الاداب الصحية في ابنائها وتعويدهم على الالتزام بالنظافة الشخصية و العامة ، وفي هذا تعزيز لثقافة الضبط الاداري الصحي بطريقة غير مباشرة،كما يقع على عاتق المدرسة ايضا مسؤولية نشر هذا الوعي في اوساط ابنائنا من التلاميذ، المسجد اليوم يعد هو الاخر من اكثر المؤسسات التي تضطلع بدور نشر الوعي الثقافي في مجال المحافظة على الامن الصحي و الالتزام بتدابير الضبط الاداري لما في ذلك من علاقة بالجانب الشرعي،خاصة في جانب تحقيق مقاصد الشريعة وحفظ النفس البشرية. ولقد امرنا الشارع الحكيم بهذا السلوك ونشره في اوساط مكونات المجتمع مصداقا لقوله تعالى: "...ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون..." صدق الله العظيم [13] ، وبالتالي يعد المجتمع برمته مسؤولا عن غرس الوعي الصحي و ترسيخه في نفوس افراده.

المبحث الثاني: الاليات الاحترازية للوقاية من الاصابة بوباء كوفيد 19

نقصد بالآليات الاحترازية كل التدابير التي تتخذها الادارة في مجال الوقاية من انتشار الاوبئة حفاظا على الصحة العامة،وهي عبارة عن اجراءات تطبق في بعض الاحيان قبل ظهور الاوبئة و الامراض او ترافق المرحلة الاولى لظهورها،تكون الغاية ايضا من اتخاذها الوقاية من ظهور الاوبئة او الحد من دائرة انتشارها في حالة التأكد من وجودها ،كذلك محاصرة الوباء في منطقة محددة قد تكون في كثير من الاحيان هي بؤرة ظهور و انتشار الوباء مما يسهل فيما بعد تسخير كل الامكانيات البشرية و المادية للقضاء عليه بسرعة،كما ترمي ايضا هذه الاجراءات الى تخفيف العبء على

المؤسسات الصحية التي لا تستطيع احتواء العدد الهائل و الكبير للمصابين و الاهتمام بهم في ظل الانتشار السريع للوباء.

لا يتأتى هذا الدور الوقائي الا من خلال الجهود الدولية و الوطنية الرامية الى وضع برامج للتوعية و التحسيس - الثقافة القانونية والصحية- بخطورة انتشار الاوبئة وسبل الوقاية منها،يتجلى هذا الدور في مجموعة من التدابير التي تضعها الدول و المنظمات الدولية ذات الشأن ،كمنظمة الصحة العالمية التي تعد من بين اهم الاليات الدولية لضمان الصحة في العالم

يظهر دور الدول من خلال حزمة الاجراءات التي تقوم بها على المستوى الدولي وكذا على المستوى الوطني (الداخلي).

المطلب الأول : الاليات الاحترازية ذات الطابع الدولي

من بين الاطراف التي تتخذ التدابير الاحترازية الدول باعتبارها الشخص الدولي الاصيل في المجتمع الدولي،ثم تليها المنظمات الدولية.

الفرع الاول : تدابير اتخذتها الدول

لقد اشار قادة الدول الى التحديات الى التحديات التي يفرضها انتشار فيروس كورونا،مما يدعوا الى ضرورة ايجاد مقاربة دولية قائمة على العلم والبراهين،وان دولهم سوف تنسق الجهود للحد من انتشاره ،ومن ضمنها التدابير الاحترازية المتعلقة بالحدود[14]،وفي هذا الصدد اعلنت بعض الدول تعليق حركة الطيران في المطارات والرحلات البحرية،وغلق الحدود امام حركة الافراد [15] ،والأصل في هذا الاجراء ان يكون مؤقتا وليس مطلقا لما فيه من اعتداء على حقوق و حريات الانسان بما فيها الحق في التنقل بحرية[16] .

قامت ايضا بعض الدول بإجراءات صارمة على دخول مواطنيها العالقين بالخارج،ومنها اخضاعهم للحجر الصحي بمجرد وصولهم الى البلاد ومن بين تلك الدول الجزائر،في حين قررت دول اخرى منع استقبال رعاياها العالقين في مناطق تفشى فيها الوباء كإجراء احترازي وقائي[17] .

الفرع الثاني : تدابير اتخذتها المنظمات الدولية

تعد المنظمات الدولية من بين اهم اشخاص المجتمع الدولي التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الدول في مجال بث الوعي الصحي و الوقائي في مجال التصدي للأوبئة،ولها من الاليات التي تمكنها من منع عودة بعض الاوبئة التي عرفتها البشرية سابقا والحيلولة دون ظهور وانتشار اوبئة جديدة،هذا الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية يتم من خلال حزمة التدابير و الاجراءات التي تتخذها عن طريق الزام الدول بضرورة اعداد تقارير دورية حول الوضع الوبائي فيها وبالأخص تلك الدول التي تمر بأوقات استثنائية كالحروب مثلا،وحث الدول ايضا على ابرام المعاهدات الدولية الرامية الى المحافظة على صحة رعاياها.

اولا : نظام التقارير

تعتمد عليه منظمة الصحة العالمية،ينبغي على الدول الاطراف في هذه المنظمة ان تبلغها عن طريق مركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية[18] في غضون 24 ساعة من تلقي البيانات الدالة على وجود خطر محتمل يحدق بالصحة العمومية تم تحديده خارج اقليمها وقد يتسبب في انتشار مرض على الصعيد الدولي،حسبما يتضح من الحالات البشرية الواردة و الصادرة.

كما يصدر المرصد الصحي العالمي تقارير عن الاوضاع و الاتجاهات الراهنة فيما يخص القضايا الصحية ذات

الاولوية،ومن بين التقارير الصادرة عن هذا المرصد المطبوع السنوي الموسوم بالإحصاءات الصحية العالمية،يقوم كذلك سنويا بتجميع الاخصائيات وفق مؤشرات صحية معينة، تصدر عن المرصد الصحي ايضا تقارير تحليلية بشان مواضيع عديدة،مثل التقرير الخاص بالمرأة والصحة وعبئ المرض [19]،ومن امثلة التقارير الاحصائية التي اصدرتها منظمة الصحة العالمية،تقرير منظمة الصحة العالمية لعام:2011 عن مكافحة السل [20].

ثانيا : نظام الاخطار

من شان الاعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية،وخاصة منظمة الصحة العالمية الوقاية من انتشار الاوبئة وزيادة الوعي البيئي لدى الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة،اضافة الى نظام التقارير السالف ذكره هناك نظام اخر يدعى نظام الاخطار الذي يعد من بين انجع اليات منظمة الصحة العالمية في المحافظة على الصحة العامة.

تنص اللوائح الصحية الدولية على اجراءات معينة يجب على الدول الاطراف في المنظمة القيام بها،من حيث ضرورة تبادل المعلومات عن الاحداث المبلغ عنها،وعلى هذا الاساس تجري الاتصالات الرسمية بصدد حدث معين بين مركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية ونقطة الاتصال التابعة لمنظمة الصحة العالمية 24 ساعة يوميا وطوال الاسبوع [21] .

لقد نصت اللوائح الصحية الدولية على شروط جديدة للإخطار المطلوب من الدول الاطراف،وهذه الاحكام ابتعدت عن الاخطار التلقائي الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية من خلال نشر مطبوعات تخص حالات امراض معينة .

المطلب الثاني : الاليات الاحترازية ذات الطابع الداخلي

كما هو عليه الحال في جميع دول العالم ،لجأت السلطة ممثلة في الادارة سواء كانت مركزية او محلية اى اتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية لتفادي انتشار فيروس كوفيد 19 المستجد، ومن جملة تلك الاجراءات مايلي[22]:

أولا: تعليق الدراسة في المؤسسات التعليمية بصفة مؤقتة لتفادي انتقال العدوى بين المتعلمين و الطلاب،وتكون الغاية من هذا الاجراء تفادي اجتماع عدد كبير من الاشخاص في مكان واحد لأنه يعتبر من الاسباب المباشرة التي تساعد على انتشار الوباء والعدوى، وهذا يدخل في صميم الاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية من خلال تطبيق اجراءات التباعد الاجتماعي من اجل احتواء انتشار الوباء والحيلولة دون انتقاله و الوقاية عن طريق منع تجمهر المواطنين في مكان واحد والابتعاد عن اكتظاظ الناس والالتزام بترك مسافة بين الأشخاص[23] .

ثانيا: غلق بعض المؤسسات[24] والأماكن التي تشهد تجمعات كبيرة للأشخاص و المواطنين، وناخذ على سبيل المثال غلق المساجد ودور العبادة وتعليق الصلوات الخمس وكذا صلاة الجمعة الى اشعار أخر، كتدبير احترازي بغرض وقف انتشار الوباء بين المصلين،كما تم غلق ايضا دور السينما و المسارح و الملاعب الرياضية وجميع القاعات، وللإشارة فقط فان هذا الاجراء يرمي هو الاخر الى تعزيز تدابير التباعد الاجتماعي السالف ذكرها بغرض الوقاية من انتشار الوباء[25].

ثالثا: تقييد بعض الحريات بصفة مؤقتة نظرا للحاجة الملحة التي تدعوا الى ضمان صحة المواطن والمحافظة عليها، وعليه اتخذ الوزير الاول جملة من التدابير التي مست الحرية الاقتصادية وحرية تنقل الاشخاص بصفة كلية او جزئية ، في ما يخص تقييد الحرية الاقتصادية تم تقييد الانشطة التجارية من خلال فرض بعض الاجراءات والشروط الواجب احترامها[26]، وفي حالة مخالفتها يترتب على ذلك جملة من العقوبات الادارية

تتمثل في: الغلق الاداري الذي يعد من بين الاجراءات التي تتخذها الادارة في مواجهة بعض الافعال التي تراها تشكل خطر على النظام العام، وهذا ما اشارت اليه المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم: 69/20 في اشارة الى غلق المقاهي و المحلات التجارية والمطاعم لمدة 14 يوما[27] مع وجود بعض الاستثناءات التي منحتها المادة ذاتها للوالي المختص اقليميا كما تم استثناء المحلات التجارية التي تقوم بتموين المواطنين بالمواد الغذائية ومحلات الصيانة و التنظيف ومحلات المواد الصيدلانية من هذا الاجراء [28] ، اما في ما يخص تقييد حرية التنقل [29]فقد تم وقف حركة وسائل النقل العمومي (البري و الجوي) في البلاد مؤقتا، خاصة تلك التي تصل المناطق الداخلية مع بعضها البعض مع وجود بعض الاستثناءات التي تتعلق مثلا بنقل المواد التموينية وكل نشاط مهني حصل على الترخيص بالتنقل من الجهات المخولة بذلك.

رابعا: من بيت الاجراءات الاحترازية التي وضعتها الادارة دائما في اطار منع تفشي الوباء والمحافظة على التباعد الاجتماعي احالة ما يقارب 50 في المائة من الموظفين العاملين في الادارية على عطلة استثنائية مدفوعة الاجر مع استثناء بعض القطاعات الحساسة كالأمن والصحة والحماية المدنية وغيرها من القطاعات[30] .

الخاتمة:

يمكن القول كخلاصة لما تقدم الحديث عنه ان الثقافة و الوعي يلعبان دورا بارزا و محوريا في نجاح سياسات الدول و مخطاطاتها وحماية امنها و استقرارها ، ويعد تطبيق القانون من بين الغايات التي يصبوا اليها اي نظام قانوني،ولهذا فان الدول تعكف ليلا ونهارا للوصول الى هذه الغاية بشتى السبل و القدرات المتاحة لديها،ووصلت في الاخير الى قناعة واحدة مفادها ان انتشار الوعي و الثقافة القانونية لدى الافراد وتشبعهم بها ليعد من بين اكثر الوسائل نجاعة في تطبيق اية قاعدة قانونية وحتى ولو اصطدمت هذه الاخيرة مع حقوق وحرات هؤلاء الافراد طبعا اذا كانت هذه القاعدة القانونية تصب في الاخير في تحقيق المصلحة العامة.

كما يمكن القول ان موجة الوباء الاخيرة التي اصابت جميع الدول كانت في عمومها امتحانا لمدى وعي الشعوب بخطورتها و من ثمة الالتزام بالقواعد الاحترازية و التدابير التي وضعتها الدول لتفادي انتشار الوباء و حماية الصحة العمومية، خاصة وان هذه التدابير اخذت ابعادا اقتصادية الحقت ضررا كبيرا بالقدرة الشرائية لفئات هشة و عريضة في المجتمع.

من المعلوم ان الادارة لا تملك سلطة مطلقة في اتخاذ تدابير الضبط الاداري وهذا يعد من بين الضمانات القانونية التي يجب ان يعلمها المواطن، وهذا ما من شانه اطمئنان المواطن بان تلك التدابير وغيرها تعد في المقام الاول مؤقتة و استثنائية،كما انها تخضع لرقابة القضاء الاداري.

ان تطبيق تدابير الضبط الاداري بما فيها تلك التي وضتها الادارة للوقاية من انتشار وباء كوفيد 19 تعد خطيرة في واقع الحال اذ انها تقيد الحريات العامة،لكن الحقيقية ان تلك التدابير ضرورية جدا لمجابهة هكذا حالات استثنائية، وتطبيقها مطلب ماح لا مناص منه ،لكن تطبيق هذه التدابير يجب ان يستند الى قواعد ومبادئ قانونية بعيدا عن التعسف و التمييز.

الهوامش:

1- المكتب القانوني الالكتروني نقلا عن : https://e-legaloffice.com/ بتاريخ: 2021/06/05، على الساعة 16:00

2- خرشي الهام، محاضرات في الضبط الاداري، مقدمة لطلبة السنة الثالثة حقوق، جامعة محمد لمين دباغين بسطيف

2، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015 /2016، ص 1 وما يليها.

3- رقاب عبد القادر، دور الضبط الاداري في الوقاية من وباء كوفيد 19، المجلة الاكاديمية للبحوث السياسية والقانونية، العدد الثاني،2020/08/16، ص 707.

https://news.un.org/ar/story/2020/03/10513
442- نقلا عن : 5- قروف جمال، الرقابة القضائية على اعمال الضبط الاداري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق، قسم القانزن العام ، جامعة باجي مختار بعنابة، 2006، ص 3 وما بعدها.

6- محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الادارية، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2009، ص 19.

7- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2004،ص 86، نقلا عن : منصور مجاجي، الضبط الاداري وحماية البيئة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 2، 2009.

8- لباد ناصر، الوجيز في القانون الاداري، الطبعة الاولى، سطيف،2006، ص 147.

9 – revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-02-2009-dafatir/549-2013-05-02-11-30-08.

10- جلطي اعمر، الاهداف الحديثة للضبط الإداري، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر

بلقايد بتلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015، ص 25.

11- عمار عوابدي، القانون الإداري: النشاط الإداري، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2006، ص 11.

12- شعباني مالك ، دور الاذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري بقسنطينة ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ، 2006/2005، ص 222.

13- الاية رقم : 104 من سورة ال عمران.

14 - aljazeera.net/news/politics/2020/3/16

15- يأتي هذا الاجراء في اطار منع انتقال الاوبئة عن طريق سفر الافراد من دول ظهر فيها الوباء الى دول اخرى لم يتفش فيها بعد،ولقد اقر الفقه منع الحظر المطلق على اعتبار انه يشكل قيدا على حرية التنقل،ومن شان الحظر المطلق ان يؤدي الى مصادرة الحرية.

16- انور رسلان،القانون الاداري،دار النهضة العربية،القاهرة،1993،ص178.

17- من بين خصائص تدابير الضبط الاداري انها وقائية،حيث تسعى الادارة من خلالها دائما الى درأ الخطر قبل وقوعه على الافراد.نقلا عن: ريكلي الصديق،محاضرات في الضبط الاداري،مخصصة لطلبة السنة الاولى ماستر،قسم العلوم الادارية،تخصص ادارة عامة،كلية الحقوق،جامعة منتوري قسنطينة1،ص17.

18- منظمة الصحة العالمية،دليل مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية،ص1.

نقلا عن:
https://www.who.int/ihr/Arabic.pdf

19- نقلا عن:
https://www.who.int/gho/publications/ar/

20- نقلا عن:

https://news.un.org/ar/story/2011/10/149642

21- نقلا عن:
https://www.who.int/about/10things/ar/

22- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، ص 198.

23- شيخ عبد الصديق،دور الضبط الاداري في الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا،حوليات جامعة الجزائر1،المجلد 34، عدد خاص بالقانون وجائحة كوفيد 19، 2020، ص 53.

24- سامي جمال الدين، اصول القانون الاداري، منشاة المعارف، الاسكندرية،2004، ص 505.

25- المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في : 2020/03/21 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا " كوفيد 19" ومكافحته، ج ر رقم: 2020/15.

26- المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 70/20 المؤرخ في : 2020/03/24 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا " كوفيد 19" ومكافحته، ج ر رقم: 2020/16.

27- غربي احسن،دور تدابير الضبط الاداري في الحد من انتشار وباء كورونا كوفيد 19، حوليات جامعة الجزائر1،المجلد 34، عدد خاص بالقانون وجائحة كوفيد 19، 2020، ص 14.

28- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 70/20 المؤرخ في : 2020/03/24 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا " كوفيد 19" ومكافحته، ج ر رقم: 2020/16.

29- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 70/20 المؤرخ في : 2020/03/24 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا " كوفيد 19" ومكافحته، ج ر رقم: 2020/16.

30- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في : 2020/03/21 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا " كوفيد 19" ومكافحته، ج ر رقم: 2020/15.